

له مربد النعم، وهو يرى بيوت المدينة“ أخرجها الحاكم في المستدرک (١: ١٨٠) وقال: هذا حديث صحيح تفرد به عمرو بن محمد بن أبى رزین وهو صدوق ولم يخرجاه، وقد أوقفه يحيى بن سعيد الأنصارى وغيره عن نافع قال: تيمم ابن عمر على رأس ميل أو ميلين من المدينة، فصلى العصر فقدم والشمس مرتفعة، ولم يعد الصلاة“. قلت: وأقره عليه الذهبى فى تلخيصه.

هذه الحالة حتى يتم الاستدلال به على جواز التيمم فى الحضر؟ وما المانع من كونهما مسافرين وأنهما تيمما قبل الدخول فى البلد؟ قلت: أما النبى ﷺ فلم أقف على كونه مقيما أو مسافرا فى هذا الوقت، وأما ابن عمر فكان مقيما حتما لما فى الموطأ من التصريح عن نافع: أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف، حتى إذا كان بالمريد نزل عبد الله بن عمر فتيمم صعيدا طيبا“ اهـ (ص ٧٥). قال العينى فى العمدة: “قال الشافعى: الجرف قريب من المدينة، وزعم الزبير أن الجرفة على ميل من المدينة، وقال ابن إسحاق: على فرسخ، وهناك كان المسلمون يعسكرون إذا أرادوا الغزو“ (٢: ١٦٦) وفى التعليق الممجد “المربد بكسر الميم وسكون الراء وموحدة مفتوحة ودال مهملة على ميل أو ميلين<sup>(١)</sup> من المدينة، قاله الباجى، قال: وفيه التيمم فى الحضر لعدم الماء إذ ليس بين الجرف والمدينة مسافة القصر اهـ وإلى جوازه فى الحضر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعى، وقال زفر وأبو يوسف لا يجوز التيمم فى الحضر بحال، قاله الزرقانى“. (ص ٧٤).

قال فى مراقى الفلاح: “الثانى من شروط صحة التيمم العذر المبيح للتيمم، وهو على أنواع كبعده ميلا<sup>(٢)</sup> وهو ثلاث فرسخ بغلبة الظن (فإن لها حكم اليقين فى الفقهيّات) هو المختار (أى التقدير بالميل هو المختار، وهو المشهور عند الجمهور) للخرج بالذهاب إلى هذه المسافة، وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج، فيتيمم لبعده ميلا عن ماء

(١) قلت: لعله أزيد من ميل وأقل من ميلين، فحذف الكسر مرة واعتبر به أخرى، لأن المريد مجلس الإبل وفضاء وراء البيوت ترتفع به كذا فى العينى، وهو لا يكون إلا بقرب البلد متصلا به، جزم الحافظ فى الفتح بأنه من

المدينة على ميل (١: ٣٧٤) (مؤلف).

(٢) قال فى الفتح: الميل فى اللغة منتهى مد البصر، كذا فى الطحطاوى على مراقى الفلاح (ص ٦٦).